ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا هو ما في نفس
الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به
عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع
في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما
بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى
بكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر
ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول
الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم
وبضرب من التاويل لكن اسناده الى الاول اولى
لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل
لكان قوله للالا يتسع طرده لكن المنافسة في العبارة
بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف يشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل
وفي نفس الامر وحينئذ يرد عليه نحو قول
الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله
البقل وخلق الله الافعال كلها واصل الله الكافر
بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه
اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان
اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه
امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم والظن بقرينة
ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول المجاهل

والاقوال

والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظن وصار
قوله بتاول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل
اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له
مفهوم الظن الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد
الى غير ما هو له بوجه تا اعني المغاير في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او في الظن وحينئذ
يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة فكون
الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول
المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج
جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما مخرج
عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول
الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله
الافعال بالتاول لكونه اسنادا الى غير ما هو له
عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع
البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما
هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله
البقل بتاول عند اخفا حاله من الدهري واظهار
انه غير معتقد لظاهره بل انما اسند الى السبب
لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظن لاحتمال
العلم لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين فساده
فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون
في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظان
لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين

Copyright King Saud University